



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

State of Kuwait

٢٠ سبتمبر ٢٠١٢

المحترم

السيد / رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد ،،،

أتقدم بالاقترح بقانون المرفق في شأن إنشاء مستشفى متخصص لعلاج الحالات التي يصعب علاجها في داخل البلاد ، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية ، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر.

مع خالص التحية ،،،

مقدم الاقتراح

عسكر عويد العنزي

عسكر عويد العنزي
عضو مجلس الأمة

لحال إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية
ويوزع على الأعضاء

عبدالله
٢٠١٢ / ٩ / ٢٠



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

State of Kuwait

اقتراح بقانون

في شأن إنشاء مستشفى متخصص

لعلاج الحالات التي يصعب علاجها في داخل البلاد

- بعد الاطلاع على الدستور،

- وعلى القانون رقم (١) لسنة ٢٠١٦ بإصدار قانون الشركات المعدل بالقانون رقم (١٥) لسنة ٢٠١٧،

- وعلى المرسوم في شأن وزارة الصحة العامة المؤرخ في ٧ يناير ١٩٧٩،
وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

(المادة الأولى)

تلتزم الحكومة خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون بإنشاء شركة مساهمة عامة تختص بعلاج الحالات الحرجة والمستعصية التي يصعب على المستشفيات الحكومية علاجها في داخل البلاد ، على أن تساهم الدولة بنسبة (٥٠%) من أسهم تلك المستشفى ، وتطرح باقي الأسهم للاكتتاب العام.

(المادة الثانية)

تعهد إدارة هذا المستشفى إلى إحدى الشركات العالمية المتخصصة بإدارة المستشفيات ، على أن يكون جميع العاملين فيها من المتخصصين العالميين سواء أطباء أو فنيين أو ممرضين من أصحاب الخبرة في مجال الطب.

(المادة الثالثة)

تتعاقد الحكومة ممثلة بوزارات الصحة والدفاع والداخلية وأي وزارة أخرى جرت العادة أن ترسل مرضى على نفقتها الخاصة للعلاج بالخارج مع هذا المستشفى لعلاج الحالات التي تحتاج إلى علاج لا يتوفر بالمستشفيات الحكومية وتقوم بدفع تكاليف العلاج نيابة عن هؤلاء المرضى.



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

State of Kuwait

(المادة الرابعة)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون.

**أمير دولة الكويت
صباح الأحمد الصباح**



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

المذكرة الإيضاحية

للاقتراح بقانون

في شأن إنشاء مستشفى متخصص

لعلاج الحالات التي يصعب علاجها في داخل البلاد

رغبة في تطوير وتحسين أداء الخدمات الصحية الحكومية والارتقاء بها إلى المستوى العالمي المتقدم ، ونظراً لما هو ملحوظ من إرسال الدولة ممثلة بوزاراتها لكثير من الحالات للعلاج بالخارج مع إمكانية أن يكون هذا الأمر بالكويت وذلك بإنشاء مستشفى متخصص لعلاج الحالات الحرجة والمستعصية ، وهذا ما نص عليه هذا الاقتراح في مادته الأولى بإلزام الحكومة خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون بإنشاء شركة مساهمة عامة تختص بعلاج الحالات الحرجة والمستعصية التي يصعب على المستشفيات الحكومية علاجها في داخل البلاد ، على أن تساهم الدولة بنسبة (٥٠%) من أسهم المستشفى وتطرح باقي الأسهم للاكتتاب العام.

تعهد في المادة الثانية إدارة المستشفى إلى إحدى الشركات العالمية المتخصصة بإدارة المستشفيات.

أما المادة الثالثة فقد نصت على أن تتعاقد الحكومة ممثلة بوزاراتها المختلفة التي جرت العادة أن ترسل المرضى على نفقتها الخاصة للعلاج بالخارج مع هذه المستشفى لعلاج هؤلاء المرضى بدلاً من إرسالهم للخارج .